

الشِّهَابُ الثَّاقِبُ

فِي الذَّبِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ

ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ رضي الله عنه

بقلم

فضيلة الشيخ

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

راجعه

الإمام المحدِّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) رحمه الله تعالى

نشر

الدار الأثرية

عمان - الأردن

توزيع

دار الوحيين

لإحياء التراث الإسلامي

الشِّهَابُ الثَّاقِبُ

فِي الذَّبِّ

عَنْ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ ثَعْلَبَةَ بنِ حَاطِبٍ

رضي الله عنه

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٣٧١/ ٩/ ١٩٨٥

الشِّهَابُ الثَّاقِبُ

فِي الذَّبِّ

عَنْ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ ثَعْلَبَةَ بن حَاطِبٍ

-رضي الله عنه-

بقلم
فضيلة الشيخ
أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي
كان الله له وعفا عنه بمنه وكرمه
راجعه
الشيخ الإمام محدث العصر
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله، وأسكنه بحبوحة الجنة

توزيع
دار الوحيين لإحياء التراث الإسلامي

نشر
الدار الأثرية

بسم الله الرحمن الرحيم

به ثقتي، وعليه اعتمادي واستنادي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله مّن شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن هذه الرسالة التي أضعها بين يدي القارئ الكريم تكشف القناع عن القصة التي نسبت الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب -رضي الله عنه- إلى النفاق، والذي تسميه العامة تقليداً للقصاص بـ«**حمامة المسجد**».

وذلك في ضوء قواعد علم الحديث ، تلك القواعد الرصينة، والأصول المتينة التي أرساها حاملو ألوية السنة النبوية، فمن أتقنها، وتمرس عليها ؛ أمكنه معرفة درجة أي حديث ، ولو لم ينصوا عليه ، وحسبهم أنهم نقلوا وسيلة ذلك ؛ لأن من ذكر الإسناد: فقد برئت عهدته، فمن أسند؛ فقد أحال.

وحملني على ذلك أمور:

١ - أن هـذه القصـة مشهورة في كتب التفسير، ولم ينبه عـلى فسـادها ونكارتهـا إلا القليل من المفسرين، بل اغتر بها كبار المفسرين قديماً وحديثاً.

٢- أن كثـيراً مـن العاملـين في حقـل الدعـوة يستحسـنونها، ويلقـونها على الناس، مما ساعد على انتشارها بين العامة من المسلمين انتشار النار في هشيم المحتظر.

٣- أنهـا حشرت صحابياً شهد بدراً، وجعلته في زمرة المنافقين الذين ماتوا وهم كافرون.

فشرعـت -بعد استخارة الله جلت قدرته- في جمع طرق تلـك القصة من كتب التفسير وتراجم الصحابة، وبينت عللها روايـة ودرايـة، ثم عقبت على ذلك بذكر أقوال أئمتنا- جهابذة الحـديث وصيارفة الفن- الذين سبقونا بالعلم والإيمان،و التي تـؤيد مـا ذهـبت إلـيه مـن نكـارة القصـة وبطلانها، ووجوب رفضـها، وتحـريم روايـتها، وقـد سميتها: «**الشهاب الثاقب في الذب عن الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب -رضي الله عنه-**».

فـإن أصـبت ووفقـت؛ فمـن الله وحده، عليه توكلت وإلـيه أنـيب، وإن أخطأت وقصرت؛ فمن نفسي والشيطان، ورحـم الله امـرءاً أهـدى إلي عـيوبي، وبصرني أخطائـي،

وأرشدني بالتي هي أحسن للتي هي أقوم.

وأشكر شيخنا المحدث أبا عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني الذي قام بمراجعة هذه الرسالة، فانتفعت بملاحظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

وأسأل الله الذي لا رب غيره، ولا إله بحق سواه: أن يجعل هذه الرسالة خالصة لوجهه الكريم، ويقبلها مني بقبول حسن؛ نصرة لدينه، وذباً عن سنة رسوله ﷺ، وأن يدخر لي ثوابها ليوم لقائه ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم؛ إنه هو السميع العليم، والله الموعد.

وكتب

سليم بن عيد الهلالي

أبو أسامة

بين يدي الروايات

إن هذه القصة قد ذكرها المفسرون سبباً لنزول[1] قول الله -تعالى-: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧].

---

(١) وقد منَّ الله عليّ بتعاون علمي مع أخي في الله وصديقي الفاضل: الشيخ الدكتور محمد بن موسى آل نصر -حفظه الله- فجمعنا كل ما ورد في أسباب النزول في موسوعة حديثية، وبينا درجة كل حديث: صحة وضعفاً، وهي: «الاستيعاب في بيان الأسباب».

روايات القصة

نصها، وبيان عللها

وهـا أنـا أشرع في ذكـر روايـات القصـة التـي وقفت عليها، وأذكر عقب كل منها ما فيها من علة.

فأقول، وبالله -وحده- أصول وأجول:

للقصة ثلاث روايات:

١ - عن أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه- **قال**: «جاء ثعلبة بن حاطب الأنصاري إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! ادع الله أن يرزقني مالاً، فقال: «**ويحك يا ثعلبة! قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه**»، ثم أتاه بعد ذلك فقال: يا رسول الله! ادع الله أن يرزقني مالاً، قال: «**أمالك فيَّ أسوة حسنة؟ والذي نفسي بيده لو أردت أن تسير الجبال معي ذهباً وفضة؛ لسارت**»، ثم أتاه بعد ذلك، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يرزقني مالاً، والذي بعثك بالحق لئن رزقني الله مالاً لأعطين كل ذي حق حقه، فقال رسول الله ﷺ: «**اللهم! ارزق ثعلبة مالاً، اللهم! ارزق ثعلبة مالاً**»، قال: فاتخذ غنماً، فنمت؛ كما ينمو الدود،

فكان يصلي مع رسول الله ﷺ الظهر والعصر، ويصلي في غنمه سائر الصلوات، ثم كثرت ونمت، فتقاعد -أيضاً- حتى صار لا يشهد إلا الجمعة، ثم كثرت ونمت، فتقاعد -أيضاً- حتى كان لا يشهد جمعة ولا جماعة، وكان إذا كان يوم جمعة خرج يتلقى الناس يسألهم عن الأخبار فذكره رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: «**ما فعل ثعلبة؟**»، فقالوا: يا رسول الله! اتخذ ثعلبة غنماً لا يسعها واد، فقال رسول الله ﷺ: «**يا ويح ثعلبة! يا ويح ثعلبة! يا ويح ثعلبة!**»، وأنزل الله آية الصدقة، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً من بني سليم ورجلاً من بني جهينة، وكتب لهما أسنان الصدقة كيف يأخذان، وقال لهما: «**مرّا بثعلبة بن حاطب وبرجل من بني سليم، فخذا صدقاتهما**»، فخرجا حتى أتيا ثعلبة، فسألاه الصدقة، وأقرآه كتاب رسول الله ﷺ، فقال: ما هذه إلا جزية، وما هذه إلا أخت الجزية، انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إلي، فانطلقا وسمع بهما السلمي، فنظر إلى خيار أسنان إبله، فعزلها للصدقة، ثم استقبلهما بها، فلما رأياها قالا: ما هذا عليك، قال: خذاه، فإن نفسي بذلك طيبة، فمرا على الناس وأخذا الصدقة، ثم رجعا إلى ثعلبة، فقال: أروني كتابكما، فقرأه، فقال: ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجزية،

اذهبا حتى أرى رأيي، فأقبلا فلما رآهما رسول الله ﷺ قبل أن يكلماه قال: «**يا ويح ثعلبة!**»، ثم دعا للسلمي بخير، وأخبراه بالذي صنع ثعلبة؛ فأنزل الله -عز وجل-: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة:٧٥-٧٧]، وعند رسول الله ﷺ رجل من أقارب ثعلبة، فسمع ذلك، فخرج حتى أتاه فقال: ويحك يا ثعلبة! قد أنزل الله -عز وجل- فيك كذا وكذا! فخرج ثعلبة حتى أتى النبي ﷺ، فسأله أن يقبل صدقته، فقال: «**إن الله -تبارك وتعالى- منعني أن أقبل منك صدقتك**»، فجعل يحثي التراب على رأسه، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا عملك، قد أمرتك؛ فلم تطعني!**»، فلما أبى رسول الله ﷺ أن يقبض صدقته رجع إلى منزله، وقُبض رسول الله ﷺ ولم يقبض منه شيئاً.

ثم أتى أبا بكر -رضي الله عنه- حين استخلف، فقال: قد علمت منزلتي من رسول الله ﷺ، وموضعي من الأنصار؛ فاقبل صدقتي، فقال أبو بكر: لم يقبلها رسول الله منك، أنا أقبلها؟ فقُبض أبو بكر -رضي الله عنه- ولم يقبلها.

فلما ولي عمر أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين! اقبل

صدقتي، فقال: لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر، أنا أقبلها؟ فقُبض ولم يقبلها.

ثم ولي عثمان -رضي الله عنه- ،فأتاه فسأله أن يقبل صدقته، فقال: لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر، أنا أقبلها؟ وهلك ثعلبة في خلافة عثمان -رضي الله عنه-.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٢٥٠/ ٢٢٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٧ و١٨٤٧-١٨٤٨): حدثنا أبي، والحسن بن سفيان في «مسنده»؛ كما في «الدر المنثور» (٧/ ٤٥٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٤٩٥-٤٩٦/ ١٤٠٤)-، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ٥٧٨-٥٨٠): حدثنا المثنى بن إبراهيم الآملي، وابن منده في «معرفة الصحابة»؛ كما في «الدر المنثور» (٧/ ٤٥٤)، و«أسد الغابة» (١/ ٢٨٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٦-٧) -من طريق حامد ابن سهل البخاري، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٥١٢-٥١٣)، و«أسباب النزول» (ص ١٧٠-١٧٢) من طريق أبي عمران -موسى بن سهل -الجوني؛ ستتهم عن هشام بن عمار الدمشقي، وأبو بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ»

(ص٢٦ - مصورة الجامعة الإسلامية)[1] -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٤١٨-٤١٩/ ٢٦٧)- وعنه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٢٤)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٠٢)-: ثنا عبد الوهاب بن نَجْدَةَ الحَوْطي -بفتح المهملة بعدها واو ساكنة-، والثعلبي في «تفسيره»؛ كما في «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» (٢/ ٨٦) -وعنه أبو الحسين البغوي في «معالم التنزيل» (٤/ ٧٥-٧٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٨٣-٢٨٤) -من طريق مروان بن محمد الطاطري؛ ثلاثتهم عن محمد[2] بن شعيب بن شابور[3]، عن

---

(١) كما في «السلسلة الضعيفة» (٩/ ٨١).

(٢) تحرفت في مطبوع «الاستيعاب» إلى «إسحاق!»؛ فلتصحح.

(٣) وقد سقط أول إسناد الحديث إلى هنا من مطبوع «معجم الصحابة» للبغوي، وظن معلقه -سدده الله- أنه لعله رواه البغوي عن أحمد بن [حنبل عن الوليد بن مسلم] عن معان!! إذ أن ما بين المعقوفتين مطموس بالأصل.

وفاته -لقصر باعه، وقلة بضاعته- أن ابن قانع رواه عن البغوي عن شيخه أحمد بن زهير بن حرب -وهو أبو بكر بن أبي خيثمة- عن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن معان به. فالله المستعان.

مُعان[1] -بضم أوله، وتخفيف المهملة، آخره نون- ابن رفاعة السَّلَامِيِّ -بتخفيف اللام- الشامي، عن أبي عبدالملك- عليِّ ابن يزيد- الألهاني، عن القاسم بن عبدالرحمن -أبي عبدالرحمن الشامي[2]-، عن أبي أمامة -صُدَيِّ بن عجلان- الباهلي به.

وتابع محمد بن شعيب بن شابور:

١- مسكين بن بكير: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٤٩٥-٤٩٦/ ١٤٠٤) من طريق عبدالله بن أحمد الدورقي، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ١٩٨-٢٠٠/ ٤٠٤٨) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد، و«دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٩-٢٩٢) من طريق محمد بن إبراهيم ابن سعيد العبدي؛ ثلاثتهم عن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحرّاني، وابن حزم في «المحلى» (١١/ ٢٠٨) من طريق أحمد ابن الحسن الخراز؛ كلاهما عن مسكين بن بكير به.

---

(١) وقع في أكثر من مصدر: معاذ -بالذال- والصواب: ما أثبتناه. انظر: «المشتبه» (ص ٥٩٩)، و«التهذيب» (٧/ ٣٩٦).

(٢) في «الميزان» و«المغني» كلاهما للذهبي (أبو عبد الرحمن)، وفي «التقريب» (ابن عبد الرحمن)، وبهما جاءت الطرق، وكلاهما صحيح.

٢- **الوليد بن مسلم الدمشقي**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢١٨-٢١٩/ ٧٨٧٣ و٢٥/ ٢٠١- ٢٠٣/ ٢٠- الأحاديث الطوال) - وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٤٩٥- ٤٩٦/ ١٤٠٤)، والشجري في «الأمالي» (١/ ١٩٨-١٩٩) - من طريق أسد بن موسى، عن الوليد به.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤٥٤ -٤٥٧)، وزاد نسبته لابن المنذر، وأبي الشيخ، والعسكري في «الأمثال»، والباوردي، وابن مردويه.

وزاد نسبته -أيضًا- في «الجامع الصغير» (٤/ ١٢٥/ ٤١١٦ -«ضعيفه») إلى ابن السكن، وابن شاهين.

كلهم من طريق مُعان بن رفاعة، فمدار الحديث عليه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته علي بن يزيد، وهو أبو عبد الملك الألهاني: قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٠١): «منكر الحديث»، وأقره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٥٤). وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال في موضع آخر: «متروك». وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي». وقال الدارقطني والبرقي والأزدي: «متروك». وقال أبو نعيم الأصبهاني: «منكر

الحديث» وقال الحافظ الذهبي في «المغني» (ص ٤٥٧): «ضعفوه، وتركه الدارقطني».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٩): سألت أبي عن علي بن يزيد، فقال: «ضعيف الحديث، حديثه منكر».

وبالجملة؛ فهو ممن اتفقت كلمات الأئمة على إطراح حديثه، لذلك قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٧/ ٣٩٧): «قال الساجي: اتفق أهل العلم على ضعفه، وتقدم كلام ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن زحر».

قلت: وكلام ابن حبان الذي أشار إليه الحافظ: هو قوله في «المجروحين» (٢/ ٦٣): «...إذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن[1]؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم».

وقال في ترجمة علي بن يزيد (٢/ ١١٠): «منكر الحديث جداً ... وعلى جميع الأحوال :يجب التنكب عن روايته ؛لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل، ونسأل الله جميل الستر بمنه».

---

(١) القاسم أبو عبد الرحمن خير منهما، وليس محلاً للتهمة، بل الراجح عند المحققين أنه: صدوق؛ فالعلة في هذا الحديث ممن دونه، والله أعلم.

وأما من دونه؛ فهو معان بن رفاعة السلامي، وثقه ابن المديني، وقال الجوزجاني: «ليس بحجة»، ولينه يحيى بن معين، وأقره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٢٥٦).

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٣٤): «وهو صاحب حديث ليس بمتقن»، وأقره الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١٠/ ٢٢)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٦): «منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب؛ استحق ترك الاحتجاج به».

٢- **عن ابن عباس:** قوله: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ ﴾ الآية. وذلك: أن رجلاً من الأنصار يقال له: ثعلبة بن حاطب أتى مجلساً، فأشهدهم فقال: لئن آتاني الله من فضله آتيت منه كل ذي حق حقه، وتصدقت منه، ووصلت منه القرابة، فابتلاه الله، فآتاه من فضله، فأخلف الله ما وعده، وأغضب الله بما أخلف ما وعده، فقصَّ الله شأنه في القرآن ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ ﴾ الآية. إلى قوله: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة:٧٧].

قلت: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١١/ ٥٧٧

-٥٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٩)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «الإصابة» (١/ ١٩٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٩) من طريق محمد بن سعد قال: حدثني أبي؛ قال: حدثني عمي؛ قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس.

قلت: وهذا إسناد ساقط بمرة، لا يسوى عند أهل الحديث بعرة؛ لأنه مسلسل بالعوفيين، وهم ضعفاء.

٣- عن الحسن: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ﴾ وكان الذي عاهد الله منهم: ثعلبة بن حاطب، ومعتب بن قشير هما من بني عمرو بن عوف.

قلت: أخرجه ابن جرير (١١/ ٥٨٢): ثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل الأبرش، عن ابن إسحاق، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن به.

قلت: **هذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه خمس علل**:

الأولى: الإرسال؛ فإن الحسن -وهو: البصري- تابعي، وقد أرسله، ومراسيل الحسن كالريح.

الثانية: عمرو بن عبيد، أبو عثمان البصري؛ هو المعتزلي المشهور الهالك، كان داعية إلى بدعته؛ اتهمه جماعة

من علماء الجرح والتعديل:

قال ابن معين: «لا يكتب حديثه». وقال النسائي: «متروك، ليس بثقة، لا يكتب حديثه». وقال أيوب ويونس: «كان يكذب»: وقال حميد: «كان يكذب على الحسن». وقال الفلاس: «عمرو متروك صاحب بدعة». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٩): «وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال، ويشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهماً لا تعمداً»(١).

الثالثة: ابن إسحاق مدلس،وقد عنعن.

الرابعة: سلمة بن الفضل الأبرش؛ صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب».

الخامسة: محمد بن حميد -شيخ ابن جرير- متروك متهم.

قد ظهر لذي عينين: أن روايات القصة كلها معلولة؛ فهي ما بين متروك- ضعيف جداً-، أو متهم بالكذب، وهي

(١) انظر ترجمته المظلمة في: «الميزان» (٣/ ٢٧٣-٢٨٠)، و«التهذيب» (٨/ ٧٠-٧٥).

روايات لا تزيد القصة إلا وهناً على وهن.

قال ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٥): «لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوم بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة . . . فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؛ لأن بعض ذلك عضد بعضاً؛ كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً؟

وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله . . . ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته؛ وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك؛ فإنه من النفائس العزيزة».

بيان بطلان القصة متناً

إن مما يؤكد فساد القصة وبطلانها: ما فيها من اختلاف ونكارة، وإليك التفصيل:

١ - عدم مطابقة الآيات للقصة: فالآيات ذات دلالة واضحة على أن الذي عاهد الله كان منافقاً معلوم النفاق؛ يتضح ذلك لمن تدبر سياق الآيات: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾ ۞ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة:٧٣-٧٧].

قال ابن جرير (١٠/ ١٢) في تفسير الآيات: «يقول

تعالى ذكره: ومن هؤلاء المنافقين -الذين وصفت لك يا محمد! صفتهم- من عاهد الله . . .».

والقصة تؤكد أن ثعلبة -رضي الله عنه- كان محافظاً على الصلوات الخمس حيث ينادى بهن؛ حتى أن القصاص والعامة نعتوه بـ«**حمامة المسجد**»، وهذا لا شك من صفات المؤمنين، وليس من صفات المنافقين: الذين قال الله عنهم: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء:١٤٢].

وقال: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [التوبة:٥٤].

والقصة لذلك تؤكد أن ثعلبة كان مؤمناً، وإنما فتنه المال:

قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٨/ ٢١٠) -بعد أن نقل قول الضحاك-: «إن الآية نزلت في رجال من المنافقين: نبتل بن الحارث، وجُدِّ بن قيس، ومعتّب بن قشير-: «وهذا أشبه بنزول الآية فيهم؛ إلا أن قوله: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ يدل على أن الذي عاهد الله لم يكن منافقاً من قبل، إلا أن يكون المعنى: زادهم نفاقاً ثبتوا عليه إلى الممات،

وهو قوله -تعالى-: ﴿ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُ ﴾ على ما يأتي».

قلت: والصواب ما ذكره أخيراً؛ فإن الله أعقبهم نفاقاً لا توبة منه، وهي زيادة على أصل النفاق، ودليل ذلك: أن الذي عاهد الله مات منافقاً ﴿ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُ ﴾ [التوبة:٧٧]، وهذا يدل على أن الذي عاهد الله كان منافقاً، وهذا الذي رجحه القرطبي (٨/ ٢١٢): «وفي هذا دليل على أنه مات منافقاً، وهو يبعد أن يكون المنزل فيه ثعلبة...».

٢- والآيات تدل دلالة واضحة أن الله طبع على قلب هذا المنافق فاحتجبت التوبة عنه، فأدركته سوء الخاتمة، وهذا يعني: أنه لن يخطر بباله أن يتوب، يقول ابن جرير الطبري (١١/ ٥٧٧): «فأعقبهم الله نفاقاً في قلوبهم؛ ببخلهم بحق الله... إلى يوم يلقونه . . . وحرمهم التوبة منه، ولأنه جل ثناؤه اشترط في نفاقهم الذي أعقبهموه إلى يوم يلقونه، وذلك يوم مماتهم وخروجهم من الدنيا».

والقصة تفيد أن ثعلبة عندما علم ما أنزل الله رجع وتاب وتذكر، وهذا لا شك دليل أنه من المؤمنين، وأن الذي مسه إنما هو طائف من الشيطان، فلما ذكر انتفع بالذكرى، والذكرى تنفع المؤمنين؛ بنص القرآن: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ [الأعراف:٢٠١].

٣- تناقض القصة: فهي تنص على أن الرسول ﷺ بعدما تقاعد ثعلبة عن الجمعة والجماعة سأل سؤال الذي يجهل حال ثعلبة: «ما فعل ثعلبة؟»، فأخبره الصحابة، ثم تخبر أنه ﷺ أخبر الرجلين اللذين أرسلهما لجمع الصدقات بما فعل ثعلبة قبل أن يخبراه، وهذا تناقض عجيب؛ ففي المرة الأولى التي يظهر فيها حال ثعلبة للعيان، والكبير والصغير، والأعمى والبصير- إذ انقطع عن المسجد- لا يعلم الرسول ﷺ حاله، وفي المرة الثانية التي تخفى على جميع البشر يعلم الرسول ﷺ ويخبر بغيب قبل أن يعلمه! وهذا ما نزهه الله عنه: ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ ﴾ [الأعراف:١٨٨].

٤- مخالفة القصة للقرآن الكريم:

أ- من أصول الشريعة التي قررها الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ: أن التائب لو بلغت ذنوبه عنان السماء ثم تاب؛ تاب الله عليه، قال جل شأنه: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ

لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾ ﴾ [النساء:١٧-١٨].

وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ على أن كل شيء عُصِيَ به فهو جهالة؛ عمداً كان أو غيره، وكل ذنب أصابه عبد، فهو بجهالة[1]، وهو ما أقره شيخ المفسرين الطبري -رحمه الله- (٦/ ٢٠٣): «وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية: قول من قال: تأويلها: إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء، وعملهم السوء هو الجهالة التي جهلوها، عامدين كانوا للإثم أو جاهلين بما أعد الله لأهلها».

وكل من تاب قبل الموت؛ فقد تاب من قريب، قال الطبري (٦/ ٥١٥): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: تأويله: ثم يتوبون قبل مماتهم، في الحال التي يفهمون فيها أمر الله -تبارك وتعالى- ونهيه قبل أن يُغْلَبوا على أنفسهم وعقولهم...».

قلت: ودليل ذلك: قول الرسول ﷺ: «**إن الله-تعالى-**

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٢٠٢).

يقبل توبة العبد ما لم يغرغر»[1]، وهو بيان لقوله -تعالى-: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ ﴾ [النساء:١٨]؛ فالآية استثنت هذه الحالة فقط، وأنها لا تقبل فيها التوبة، وهذا دليل خطاب يدل على أن غير هذه الحالة تقبل فيها التوبة؛ وهو ما قبل الموت.

القصة تؤكد: أن ثعلبة تاب توبة نصوحًا، فجاء يعرض صدقته على الرسول ﷺ، وأكد توبته مراراً؛ فجاء أبا بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم-، لكنهم رفضوا قبول توبته، وأخبروه أن الله لم يقبل توبته، وهذا خلاف ما تقدم من النصوص القاطعة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، والتي تقرر: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [الشورى:٢٥].

ب- فإن قيل: إن ثعلبة منافق.

قلت: حتى المنافقين، فقد فتح الله لهم باب التوبة على مصراعيه، قال الشاكر العليم: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ

(١) أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وأحمد وغيرهم عن ابن عمر -رضي الله عنهما-؛ وهو حسن.

ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٤٦﴾ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾ ﴾ [النساء:١٤٥-١٤٧].

وقال الغفور الرحيم مخبراً عن المنافقين: ﴿ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ ﴾ [التوبة:٧٤].

وقال التواب الرحيم: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَـٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [التوبة:١٠١-١٠٤].

ت- وقد رغب الله -تعالى- عباده في التوبة: ﴿ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٣١]،

وحذرهم من أن يقنطوا من رحمته التي وسعت كل شيء: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر:٥٣].

وقال -تعالى- على لسان إبراهيم -عليه السلام-: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر:٥٦].

والقصة تنمي في قلوب العصاة الذين جهلوا فاقترفوا بعض الذنوب واجترحوا السيئات صفة القنوط واليأس من رحمة الله، تلك الصفة التي لا يحبها الله ورسوله الذي بشر الناس أنهم لو أتوا بقراب الأرض خطايا، واستغفروا الله؛ لغفر لهم، ولو لم يخطئوا؛ لاستبدلهم الله بأناس يخطئون، فيستغفرون فيغفر لهم.

قال ﷺ: «**قال الله -تعالى-: يا ابن آدم! إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم! لو بلغت ذنوبك عنان[1] السماء، ثم استغفرتني؛ غفرت لك ولا أبالي، يا ابن آدم! إنك لو أتيتني بقراب[2]**

---

(١) قيل: السحاب، وقيل :ما ظهر لك منها.

(٢) وهو ما يقارب ملأها.

الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً؛ لأتيتك بقرابها مغفرة»[١].

وقال ﷺ: «والذي نفسي بيده؛ لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله -تعالى- فيغفر لهم»[٢].

٥- مخالفتها للأحاديث الثابتة الواردة في مانع زكاة الإبل والماشية:

جاءت الأحاديث الصحيحة صريحة في أن صاحب الإبل والماشية إذا منع زكاتها؛ أخذت الزكاة منه قهراً، وأخذ شطر ماله عقوبة على منع الزكاة:

عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده؛ قال: سمعت نبي الله ﷺ يقول: «**في كل إبل سائمة**[٣] **في كل أربعين: ابنة لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤتجراً؛ فله أجرها، ومن منعها؛ فإنا آخذوها منه وشطر**[٤] **إبله** -وفي رواية: **ماله**-،

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٢٧)

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) الماشية الراعية المرسلة في مرعاها.

(٤) نصف ماله.

عزمة[1] من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء»[2].

(١) الجد في الأمر، والمراد هنا: الحق الواجب، وفي هذا دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام.

(٢) **حسن**- أخرجه أبو داود (٢/ ١٠١)، والنسائي (٥/ ١٥-١٧، ٢٥ -بشرح السيوطي)، وأحمد (٥/ ٢،٤)، وابن خزيمة (٤/ ١٨)، والدارمي (١/ ٣٩٦)، وابن الجارود (٣٤١)، وابن أبي شيبة (٣/ ١٢٢)، والحاكم (١/ ٣٩٨)، وعبدالرزاق (٤/ ١٨) -ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٠٥)- من طرق عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وهذا الراوي فيه خلاف معروف مشهور، تجد ذلك مفصلاً في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥٣) للحافظ الذهبي، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٢٥٩-٢٦٣) للحافظ المزي، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٩) للحافظ ابن حجر.

لكن الذين جرحوه ليس لهم بينة وحجة واضحة.

١- قال أحمد بشير: أتيت بهزاً؛ فوجدته يلعب الشطرنج مع قوم؛ فتركته، ولم أسمع منه. «الميزان» (١/ ٣٥٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٣)، و«التهذيب» (١/ ٤٩٩).

٢- قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٤): «كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم -رحمهما الله-؛ فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديثه: «إنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا»؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن استخير الله -عز وجل- فيه».

٣- توقف فيه شعبة.

٤- قال الحاكم: «ثقة، إنما أسقط من الصحيح؛ لأن روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع له عليها». =

= قلت:

١ – كلام أحمد بن بشير بشأن الشطرنج رده ابن القطان قائلاً: «وليس ذلك بضائر له؛ فإن استباحته مسألة مشهورة».

٢– أما ابن حبان؛ فقد وقع فيه رغم تساهله، فانتصب للرد عليه الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام»(ص٨٠–٨١–، وفيات ١٤١–١٦٠)، فقال: «على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤخذات:

إحداها: قوله: «كان يخطئ كثيراً»! وإنما يعرف الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا؛ فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ؟

الثاني: قولك:تركه جماعة! فما علمت أحداً تركه، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق؟

الثالث: ولولا حديث: «**إنا آخذوها**»؛ فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين»ا.هـ

قلت: وقال الذهبي –رحمه الله– في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥٤): «ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به».

ووصفه في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٣): «الإمام المحدث».

٣– أما شعبة بن الحجاج؛ فكان متوقفاً فيه، ثم كتب حديثه، قال الترمذي: «وقد تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث». وقال أبو محمد بن الحسين البغدادي في «كتاب التمييز»: قلت لأحمد –يعني : ابن حنبل– ما تقول في بهز بن حكيم؟ فقال: سألت غندراً عنه، فقال: قد كان شعبة مسَّه، ثم تبيَّن، فكتب عنه، قال: وسألت ابن معين: هل روى شعبة عن بهز؟ قال: نعم ؛ حديث: «أترعون عن ذكر الفاجر»ا.هـ

انظر: «التهذيب» (١/ ٤٩٩). =

بينما القصة تؤكد أن ثعلبة منع زكاة إبله وماشيته ووصفها

= ٤- أما قول الحاكم: «لأنها شاذة لا متابع لها»؛ فنقول: إنما يعرف شذوذ الراوي بمخالفته للثقات، وبهز لم يخالف أحداً، وإنما انفرد بهذا الحديث أصلاً ورأساً، وقد صحح الحاكم هذا الحديث في «مستدركه» (١/ ٣٩٨) قائلاً: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

مما سبق: يتبين لنا أن بهزاً حسن الحديث، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» (١/ ١٠٩): «صدوق»، ويزداد الباحث يقيناً حينما يعلم أن أهل العلم صححوا حديثه إذا كان مَنْ دونه ثقة.

قال ابن معين: «إسناده صحيح؛ إذا كان دون بهز ثقة».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٠١): «قد روى عنه ثقات الناس ... وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة؛ فلا بأس بحديثه».

وقد روى عنه هذا الحديث ثقات، منهم:

١- أبو أسامة - حماد بن أسامة- ؛ ثقة ربما دلس.

٢- النضر بن شميل؛ ثقة ثبت.

٣- يحيى بن سعيد القطان؛ ثقة متقن حافظ.

٤- المُعْتَمِر بن سليمان؛ ثقة.

٥- يزيد بن هارون؛ ثقة ثبت.

٦- مَعْمَر بن راشد؛ ثقة ثبت فاضل.

٧- عبد الله بن المبارك؛ ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

انظر -غير مأمور- رسالتي: «الرأي القويم في بهز بن حكيم».

بأنها جزية، ولم يحرك الرسول ﷺ ساكناً؛ أي: أن الرسول ﷺ ترك تنفيذ الأحكام المفروضة، وتهاون في إمضاء حكم الله على مانع الزكاة! وكذلك الخلفاء الثلاثة تهاونوا وتقاعسوا عن ذلك، بل إن حق الله في مال ثعلبة جاءهم، فرفضوه(!)

وهذا دليل على فساد القصة من أصلها؛ كيف وقد جرد الصحابة -رضي الله عنهم- السيوف، وجيشوا الجيوش على مانعي الزكاة الذين رفضوا إعطاءها بعد موت الرسول ﷺ؟

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: لما توفي النبي ﷺ، واستخلف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب؛ قال عمر: يا أبا بكر! كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله؛ عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**».

قال أبو بكر: والله، لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً[1] -وفي رواية: عقالاً- كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ؛ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الذي قد

(١) الأنثى من ولد المعز، والرواية الثانية لمسلم.

شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق»[1].

وهذا إجماع من الصحابة –رضي الله عنهم– على هذا الأمر، فكيف يمتنع الخلفاء الثلاثة عن أخذ صدقة ثعلبة بن حاطب؟!

فإن قيل: إن ثعلبة من أهل بدر؛ فيسامح كما حدث مع حاطب بن أبي بلتعة؛ كما سيأتي قريباً.

قلت: إن محل العفو عن البدري في الأمور التي لا حد فيها؛ فهذا مسطح بن أثاثة –رضي الله عنه– أقيم عليه الحد بقذف عائشة –رضي الله عنها–، ولم يسامح، وهو من أهل بدر، وما فعله ثعلبة– كما تزعم هذه القصة المخترعة – فيه حد، فقد تقدم –آنفاً– أن أبا بكر الصديق –رضي الله عنه– استحل دم مانعي الزكاة.

٦– ثعلبة بن حاطب من العصبة المؤمنة التي شهدت بدراً.

قال الحافظ في «الإصابة» (١/ ٦٩٨): «ثعلبة بن حاطب... ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق في البدريين، وكذا ذكره ابن الكلبي».

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، وإن أردت زيادة تفصيل؛ فعليك «بفتح الباري» (١٢/ ٢٧٥–٢٨١).

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٠٠): «شهد بدراً وأُحُدًا».

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٨٣): «شهد بدراً؛ قاله محمد بن إسحاق، وموسى بن عقبة».

ولقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إني لأرجو أن لا يدخل النار أحد -إن شاء الله- ممن شهد بدراً والحديبية**[1]»، وأخبر ﷺ عن الله؛ كما في حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: بعثني رسول الله ﷺ وأبا مرثد -وكلنا فارس-، قال: «**انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ**[2]؛ **فإن بها امرأة من المشركين معها كتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين**»، فأدركناها تسير على بعير لها حيث قال رسول الله ﷺ، فقلنا: الكتاب، فقالت: ما معنا كتاب، فأنخناها، فالتمسنا فلم نر كتاباً، فقلنا: ما كذب رسول الله ﷺ، لتخرجن الكتاب؛ أو لنجردنك، فلما رأت الجد؛ أهوت إلى حجزتها -وهي محتجزة بكساء- فأخرجته.

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وأحمد وابن أبي عاصم.

(٢) موضع بين الحرمين يقرب حمراء الأسد من المدينة، انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٣٥).

فانطلقنا بها إلى رسول الله ﷺ، فقال عمر: يا رسول الله! قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلأضرب عنقه، فقال النبي ﷺ: «**ما حملك على ما صنعت؟**»، قال حاطب: والله ما بي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ﷺ، أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي، وليس أحد من أصحابك إلا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن أهله وماله، فقال النبي ﷺ: «**صدق، ولا تقولوا له إلا خيراً**»، فقال عمر: إنه خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلأضرب عنقه، فقال: «**أليس من أهل بدر؟**»، فقال: «**لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: افعلوا ما شئتم؛ فقد وجبت لكم الجنة -أو فقد غفرت لكم-**»؛ فدمعت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم[1].

وأقول للذين يدندنون حول قصة ثعلبة دون إدراك معانيها الخاطئة: أليس ثعلبة من أهل بدر؟ فمن يكون بهذه المنزلة كيف يعقبه الله نفاقاً إلى يوم يلقونه؛ أي: يختم له بالنفاق ثم يوجب له الجنة؟!

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم.

قال القرطبي (٨/ ٢١٢): «وقيل: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾؛ أي: يلقون الله، وفي هذا دليل على أنه مات منافقاً، وهو يبعد أن يكون المنزل فيه ثعلبة أو حاطب؛ لأن النبي ﷺ قال لعمر: «**وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم**»، وثعلبة وحاطب ممن حضر بدراً وشهدها».

٦- قال ابن الكلبي[1]: «.... وقتل يوم أحد»، فإذا كان ما قاله ابن الكلبي صحيحاً؛ فهو ينقض ما جاء في القصة أن ثعلبة ابن حاطب هلك في خلافة عثمان. وإنما أوردته هنا لمناقشة الحافظ ابن حجر -رحمه الله- الذي ذهب في «الإصابة» (١/ ١٩٨) إلى القول: إن هناك رجلاً غير ثعلبة بن حاطب البدري، وهو ثعلبة بن أبي حاطب: «وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول الكلبي: إن البدري استشهد يوم أحد -ويقوي ذلك- أيضاً- أن ابن مردويه روى في «تفسيره» من طريق عطية عن

---

(١) هو محمد بن السائب الكلبي النسابة: متهم بالكذب، قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٥٩) «لا يحل ذكره في الكتب ؛ فكيف الاحتجاج به؟!». وقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٩/ ١٨٠): «قال الساجي: متروك الحديث، وكان ضعيفاً جداً؛ لفرطه في التشيع، وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمه وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع».

ابن عباس في الآية المذكورة؛ قال: وذلك أن رجلاً يقال له: ثعلبة بن أبي حاطب من الأنصار أتى مجلساً فأشهدهم، فقال: لئن آتاني الله من فضله الآية، فذكر القصة بطولها، فقال: إنه ثعلبة بن أبي حاطب، والبدري اتفقوا على أنه ثعلبة بن حاطب ... فالظاهر أنه غيره».

أ- لا يجوز الجزم بما قاله ابن الكلبي، وإذا صح؛ فإنما ينتقض القصة ويبين فسادها، ولا يدل على وجود شخصية أخرى، والصواب في هذا المقام: ما ذكره ابن الأثير -رحمه الله- (١/ ٢٨٥) تعليقاً على كلمة ابن الكلبي: «فإذا كان هذا الذي في هذه الترجمة؛ فإما يكون ابن الكلبي قد وهم في مثله، أو تكون القصة غير صحيحة، أو يكون غيره. وهو هو لا شك فيه...».

فقد نفى أن يكون غيره؛ فإما يكون ابن الكلبي قد وهم -وقد عرفت شأنه-، أو تكون القصة غير صحيحة من أصلها؛ وهو الصواب.

ب- أما الرواية من طريق عطية عن ابن عباس التي عضد بها الحافظ توجيهه؛ فهي رواية ساقطة لا يفرح بها، وقد سبق بيان حالها في الرواية الثانية، فلا يجوز الاحتجاج

بها، ولقد ذهب الحافظ في «الفتح» (٣/ ٢٦٦) إلى رد الاحتجاج بقصة ثعلبة ، فكيف يحتج بها هنا؟ فقال: «وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة... والجزية إنما وجبت في التاسعة؛ فتكون الزكاة وجبت في التاسعة؛ لكنه حديث ضعيف لا يحتج به».

فإذا كان الحافظ -رحمه الله- لا يجيز للقائلين بأن الزكاة فرضت في السنة التاسعة الاحتجاج بقصة ثعلبة؛ فكيف يحتج بها لإثبات شخصية خيالية لا أصل لها؟!

والعجيب أن الحافظ -رحمه الله- يحاول التوفيق بين القصة وكون ثعلبة بن حاطب من أهل بدر، فيخترع شخصية أخرى لينسب القصة له، وهو الذي صرح بأن هذه القصة غير صحيحة من أصلها في ثلاثة من كتبه؛ كما سيأتي إن شاء الله-؛ ولكن لكل حصان كبوة، ولكل عالم هفوة.

وحسبنا تصريح العلماء أن صاحب القصة هو ثعلبة ابن حاطب البدري لا غيره.

قال ابن الأثير (١/ ٢٨٣) في ترجمة ثعلبة بن حاطب: «وهو الذي سأل النبي ﷺ أن يدعو الله أن يرزقه مالاً»، وقال في نهاية ترجمته «... أو يكون غيره، وهو هو

لا شك فيه».

وقال ابن عبد البر في ترجمة ثعلبة (١/ ٢٠٠-٢٠١):
«ثعلبة بن حاطب ... وهو مانع الزكاة .. فيه نزلت: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللهَ ﴾ ....».

أقوال العلماء في القصة

اعلم أخا الإسلام -علمنا الله وإياك- أنني سأذكر لك كلمات بعض العلماء؛ لما فيها من الفوائد والتحقيقات التي تزيدك -إن شاء الله- إيماناً ببطلان القصة ونكارتها، وقد رتبت أقوالهم على ترتيب وفياتهم:

١ -ابن حزم المتوفى سنة (٤٥٦هـ) -رحمه الله-.

قال في «المحلى» (١١/ ٢٠٧-٢٠٨): «على أنه قد روينا أثراً لا يصح، وأنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، وهذا باطل؛ لأن ثعلبة بدري معروف، ثم ساق الحديث بإسناده من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي أمامة، وقال: وهذا باطل بلا شك؛ لأن الله -تعالى- أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر -عليه السلام- عند موته أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان، فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً؛ فَفَرْضٌ على أبي بكر وعمر قبض زكاته ولا بد، ولا فسحة في ذلك، وإن كان كافراً؛ ففرض أن لا يقر في جزيرة العرب؛ فسقط هذا الأثر بلا شك. وفي رواته معان بن رفاعة، والقاسم بن عبد الرحمن

وعلي بن يزيد -وهو أبو عبد الملك الألهاني-؛ وكلهم! ضعفاء[1]، ومسكين بن بكير ليس بالقوي».

٢- البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) -رحمه الله-.

قال البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٨٩-٢٩٢): «...هذا حديث مشهور فيما بين أهل التفسير، وإنما يروى موصولاً بأسانيد ضعاف، فإن كان امتناعه من قبول توبته وقبول صدقته محفوظًا؛ فكأنه عرف نفاقه قديمًا ثم زيادة نفاقه وموته عليه، ثم أنزل الله -تعالى- عليه من الآية حديثًا فلم ير كونه من أهل الصدقة، فلم يأخذها منه. والله أعلم».

وقال في «شعب الإيمان» (٦/ ٢٠٠): «وفي إسناد هذا الحديث نظر، وهو مشهور فيما بين أهل التفسير، والله أعلم».

٣- ابن الأثير الجزري المتوفى سنة (٦٣٠هـ) -رحمه الله-.

رجح في «أسد الغابة» (١/ ٢٨٥) أن تكون القصة غير صحيحة: «...أو تكون القصة غير صحيحة، أو يكون

---

(١) إلا القاسم بن عبد الرحمن؛ فهو «صدوق»، ومثله مسكين بن بكير، وعلى ابن حزم -رحمه الله- درك في إعلال الحديث به؛ فإنه قد توبع؛ فلا يصح الإعلال به على فرض ضعفه.

غيره، وهو هو لا شك فيه».

٤ - ضعفه السهيلي في «الروض الأنف»؛ كما في تخريج «الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٦).

٥ - القرطبي المتوفى سنة (٦٧١ هـ) -رحمه الله-.

قال في «الجامع لأحكام القرآن» (٨/ ٢١٠): «وثعلبة بدري أنصاري، وممن شهد الله له ورسوله بالإيمان -حسب ما سيأتي في أول الممتحنة[١]-، فما روي عنه غير صحيح.

قال أبو عمر[٢]: ولعل قول من قال في ثعلبة: إنه مانع الزكاة الذي نزلت فيه الآية غير صحيح، والله أعلم».

٦ - الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) -رحمه الله-.

قال في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٦٦/ ٦٢٣): «ثعلبة بن حاطب بن عمرو الأنصاري الأوسي بدري، قال: يا رسول الله ﷺ! ادع الله أن يرزقني مالاً، فذكر حديثاً طويلاً منكراً بمرة».

---

(١) المذكور هناك هو: حاطب بن أبي بلتعة، لا ثعلبة بن حاطب.

(٢) هو حافظ المغرب العلامة يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة (٤٦٣ هـ).

٧- الحافظ العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) -رحمه الله-

قال في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (٣/ ٢٧٢): «رواه الطبراني بسند ضعيف».

٨- الحافظ الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧ هـ) -رحمه الله-.

قال في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني؛ وهو متروك».

والمتروك لا يحتج به؛ كما صرح الهيثمي بذلك، فقال (١/ ١٥٢) في حديث في إسناده عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد: «وهما ضعيفان لا يحل الاحتجاج بهما».

٩- الحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) -رحمه الله-:

قال في «الإصابة» (١/ ١٩٨)- بعد أن ساق القصة-: «وفي كون صاحب هذه القصة -إن صح الخبر، ولا أظن يصح- هو البدري المذكور قبله نظر، وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول ابن الكلبي: إن البدري استشهد بأحد، ويقوي ذلك أيضًا: أن ابن مردويه روى في «تفسيره» من طريق عطية [العوفي] عن ابن عباس في الآية المذكورة، قال: وذلك أن رجلاً يقال له: ثعلبة بن أبي حاطب من الأنصار أتى

مجلسًا فأشهدهم- فذكر القصة بطولها.

فقال: إنه ثعلبة بن أبي حاطب، والبدري اتفقوا على أنه ثعلبة بن حاطب.

وقد ثبت أنه ﷺ قال: «لا يدخل النار أحد شهد بدرًا والحديبية»، وحكى عن ربه؛ أنه قال لأهل بدر: «اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم»، فمن يكون بهذه المثابة كيف يعقبه الله نفاقًا في قلبه، وينزل فيه ما نزل؟!

فالظاهر أنه غيره، والله أعلم» ا.هـ.

وقال في «الفتح» (٣/ ٢٢٦): «... لكنه حديث ضعيف لا يحتج به».

وقال في «الكافي الشافِ» (ص١٣٢) -بعد أن ذكر من أخرجه: «كلهم من طريق علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة، وهذا إسناد ضعيف جداً».

١٠ - السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) -رحمه الله-

قال في «لباب النقول في أسباب النزول» (ص ١٢١):

«أخرجه الطبراني، وابن مردويه، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «الدلائل» بسند ضعيف، عن أبي أمامة: أن

ثعلبة بن حاطب...».

فإن قيل: إن السيوطي رمز إلى صحة الحديث في «الجامع الصغير» (٤/ ٥٢٦ - فيض القدير).

قلت: إن الرمز المشار إليه لا يجوز الثقة به، ولا الاعتماد عليه، وقد حقق هذا الأمر شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في مقدمة «صحيح الجامع الصغير»؛ فلينظر.

وأزيد هنا أمراً آخر: أن السيوطي رمز إلى أحاديث صحيحة بالضعف، ومثال ذلك: أنه رمز (١/ ٤٣٨- فيض القدير) لقوله ﷺ:

«إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث...» بالضعف!

قلت: وهو حديث صحيح: أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، والطحاوي في «مشكل الآثار»، والبيهقي، وابن عبد البر.

وقد اغتر بعض الدكاترة في كتابه «يسألونك في الدين والحياة» (٣/ ٤١١) بالرمز، فضعف الحديث قائلاً: «يروى أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح

يدعو له»! وهذا الحديث قد ذكره الإمام السيوطي في كتابه «الجامع الصغير»، ووضع علامة تفيد أنه حديث ضعيف.

والمراد بهذا الحديث إذا صح...» اهـ.

ويبعد عندي أن يكون هذا الرمز من وضع السيوطي الذي ذكر في خطبة كتابه «جمع الجوامع»- أصل «الجامع الصغير»-: أنه سلك طريقة يعرف منها صحة الحديث وحسنه وضعفه، وذلك أنه إذا عزا للبخاري ومسلم، أو ابن حبان، أو الحاكم، أو الضياء في «المختارة»؛ فجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح»[1]، فيحتمل أن يكون من وضع النساخ، فانقلب الحديث ضعيفاً، وهو صحيح لا شك فيه، والسيوطي -رحمه الله- جرى في كتابه المذكور على القاعدة المعروفة عند المحدثين «**قمش ثم فتش**»؛ فقمش وجمع، ثم اخترمته المنية قبل أن يفتش ويحقق، ولو تيسر له ذلك لم يقع فيما وقع فيه، وخير مثال على ذلك قصة ثعلبة التي نحن بصددها، فإنه رمز لها بالصحة؛ لكنه عند التحقيق جزم بأن

---

(١) نقلاً عن «مقدمة صحيح الجامع الصغير» (ص ٣٠) وعلق شيخنا -رحمه الله- الألباني على ذلك قائلا: «هذا غير صحيح على إطلاقه؛ فكم من أحاديث ضعيفة في «ابن حبان»، و«المقدسي»، كما تبين لمن طالع كتابنا «الأحاديث الضعيفة»، ففيه غرائب الأحاديث التي وردت في الكتب المذكورة».

سندها ضعيف، والله أعلم.

١١- عبد الرؤوف المناوي[١] المتوفى سنة (١٠٣١)[٢] -رحمه الله-.

أشار في «فيض القدير» (٤/ ٥٢٧): إلى تضعيفه، فقد نقل كلام البيهقي وابن حجر، وسكت عليهما:

قال البيهقي: «في إسناد هذا الحديث نظر، وهو مشهور بين أهل التفسير».

وأشار في «الإصابة» إلى عدم صحة هذا الحديث؛ فإنه ساق هذا الحديث في ترجمة ثعلبة هذا، ثم قال: «وفي كون صاحب هذه القصة -إن صح الخبر ولا أظنه يصح- هو البدري نظر».

وضعفه -أيضًا- في «الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير البيضاوي» (٢/ ٦٩١)، فقال: «قال الحافظ ابن حجر: وهذا إسناد ضعيف جدًّا.

---

(١) ويسمى: محمدا.

(٢) هكـذا في «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٢٠)، وفي «البدر الطالع» (١/ ٣٥٧): سنة (١٠٢٩ هـ).

كذا قال، وقد خفي ذلك على الجلال السيوطي[1]، فعزا الحديث إلى تخريج هؤلاء ولم يتعقبه بشيء».

١٢- شيخنا محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠ هـ) -رحمه الله-:

قال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩/ ٨٠-٨١/ ٤٠٨١) -بعد أن ساق القصة برواية ابن جرير الطبري-: «وهذا إسناد ضعيف جداً؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤/ ٧٧/ ١٣٣)، وعلته علي بن يزيد الألهاني؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣١-٣٢): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني؛ وهو متروك».

ومعان بن رفاعة؛ لين الحديث؛ كما في «التقريب».

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ١٣٥): «إسناده ضعيف»».

وقال -أيضاً- في «الضعيفة» (٤/ ١١٢/ ١٦٠٧): «وهذا حديث منكر على شهرته، وآفته علي بن يزيد -هذا-، وهو الألهاني؛ متروك، ومعان: ليّن الحديث...»، ثم ذكر

---

(١) لعل السيوطي تنبه لذلك، وتراجع عنه، فضعفه.
انظر ما تقدم من كلام السيوطي (ص٤٢).

تضعيفه عن الحافظين: العراقي، وابن حجر.

وقال -أيضاً- في «ضعيف الجامع الصغير» (٤/ ٢٥): «ضعيف جداً».

١٣- الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة المتوفى سنة (١٤١٧ هـ) -رحمه الله-.

قال في «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (ص ١٠٧): «وقد سلك الحافظ ابن كثير- عليه الرحمة والرضوان- في «تفسيره» مسلكاً حسناً؛ فبين علل الأحاديث ومغامزها، ولم يكتف بسرد إسنادها اتكالاً على معرفة رواتها وما فيهم من جروح ومطاعن؛ لعلمه أن «علم الرجال» قد أفل نجمه في زمانه وما قبله فضلاً عن أزماننا المتأخرة!! ومع هذا؛ فقد ندَّ منه بعض الأحاديث، فأورده بسنده دون أن ينبه إلى علته ونكارته، ومن ذلك: ما أورده في تفسير سورة التوبة (٢/ ٣٧٤) عند قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري ومنعه الزكاة حين أغناه الله، بسندها من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم، دون أن ينتقد سندها كعادته رحمه الله -تعالى-، وهي قصة تالفة مريضة، وفي سندها «معان بن رفاعة» -بالنون-، وهو لين الحديث، كثير الإرسال، عامة

ما يرويه لا يتابع عليه، قال البخاري فيه: «منكر الحديث»؛ أي: لا تحل الرواية عنه؛ كما جاء تفسير هذه الجملة منقولاً عن البخاري نفسه في «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٥)، وفي «الرفع والتكميل» للكنوي (ص٩٧)، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشاف» (ص٧٧) بعد خبر ثعلبة: «وهذا إسناد ضعيف جداً».

ويمكن أن نقول: خير التفاسير المسندة التي بين أيدينا تفسير ابن كثير؛ ولكن كما قال المثل: «لا تعدم الحسناء ذاماً»» ا.هـ.

قلت: لي تعليقات:

١- إعلال قصة ثعلبة بـ«معان بن رفاعة» فقط فيه تقصير لا يخفى على الشادين الجادين؛ فإن آفة القصة علي بن يزيد الألهاني؛ لأنه لا ينتفع بكثرة المتابعات والشواهد بل تزيد حديثه نكارة وتركاً، كما بينت ذلك في الطريق الأول للقصة، بينما الأمر على العكس بالنسبة لمعان بن رفاعة.

٢- أن ابن كثير - رحمه الله- لم يخف عليه فساد القصة ونكارتها؛ لأنه ساقها بسند معان بن رفاعة عن علي بن يزيد.. وهي علّة واضحة لدى أهل العلم بحديث النبي ﷺ.

وابن كثير درج على طريق أهل الحديث الذين قرروا: أن من أسند : فقد أحال، ومن أسند: فقد برئت عهدته؛ لأنه ذكر الوسيلة إلى معرفة درجة الحديث.

أما بالنسبة لمنهجه في تخريج أحاديث «تفسيره»؛ فإنه لم يلتزم ما ذكره الشيخ عبد الفتاح، وإنما له طريقان في غير ما رواه الشيخان في «صحيحهما»:

أ- أن يذكر الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين.

ب- أن يذكر الحديث ويخرجه بعزوه للمصنفين دون أن يسوق الإسناد.

وهو في كلتا الحالتين يصرح بدرجة الحديث تارة، ويسكت عن ذلك تارة أخرى؛ كما فعل في قصة ثعلبة بن حاطب -رضي الله عنه-.

[فائدة]

لقد اغتر بسكوت ابن كثير مختصر «تفسيره» الشيخ الصابوني! فأورده مشيراً إلى صحته؛ فقد زعم في «مقدمة مختصره» (ص ٩) أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة، فقال: «**ثالثاً**: الاقتصار على الأحاديث الصحيحة، وحذف الضعيف منها، وحذف ما لم يثبت سنده من الروايات

المأثورة مما نبه عليه الشيخ ابن كثير -رحمه الله-».

ولأنه نقل تخريج ابن كثير في الحاشية (٢/ ١٥٨) حاذفاً السند، موهماً القراء أن القصة صحيحة، فقال: «أخرجه ابن جرير، وفيه: أن رسول الله ﷺ لم يقبل صدقته في حياته، فلما قبض؛ عرضها على أبي بكر فلم يقبلها، ثم عرضها على عمر فلم يقبلها، حتى هلك في زمن عثمان.

ورواه -أيضاً- ابن أبي حاتم بنحوه».

ولأنه أيضاً ذكرها في تفسيره «صفوة التفاسير» (١/ ٥٥١)، وقال في الحاشية: «أسباب النزول (ص ١٤٥)، وهذا الذي ذكره المفسرون غير ثعلبة بن أبي حاطب الصحابي المشهور، وإنما هذا رجل من المنافقين يسمى ثعلبة».

قلت:

١) هكذا يجزم الصابوني بأن القصة صحيحة! ضارباً بعرض الحائط أقوال أهل العلم الذين بينوا علتها ونكارتها، أو جاهلاً بأقوال هؤلاء العلماء الأفاضل.

٢) ومما زاد الأمر سوءاً أن الصابوني يزعم أن الصحابي المشهور هو ثعلبة بن أبي حاطب من المنافقين دون بينة وبلا دليل.

إن الأمر على خلاف ما زعم الصابوني؛ فإن الصحابي المشهور المفترى عليه في هذه القصة هو ثعلبة بن حاطب الأنصاري البدري، بينما ثعلبة بن أبي حاطب شخصية وهمية، حاول بعض المصنفين في طبقات الصحابة إثباتها؛ لينسبوا القصة إليها- كما فعل ابن حجر -رحمه الله-، وقد بينا ذلك مفصلاً فيما تقدم.

إن ابن حجر عندما أثبت اسم ثعلبة بن أبي حاطب في «الإصابة» نسب القصة إليه ولم ينسبها إلى ثعلبة بن حاطب الذي برأه منها، وهذا عكس ما صنع الصابوني، ألا فليتق الله ربه.

وقد تعقب شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٠٨١) المذكور، فقال: «هذا الحديث من الأحاديث التي ساقها ابن كثير في «تفسيره» ساكتاً عليه، لأنه ذكره بسند معان بن رفاعة ... مشيراً بذلك إلى علته الواضحة لدى أهل العلم بهذا الفن، فاغتر بسكوته مختصر «تفسيره» الشيخ الصابوني، فأورده في «مختصره» (٢/ ١٥٧-١٥٨)، الذي نص في مقدمته أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة. . .كما كنت بينته في مقدمة المجلد الرابع من

«سلسلة الأحاديث الصحيحة» داعماً ذلك ببعض الأمثلة ذكرتها، مشيراً إلى كثرة الأحاديث الضعيفة جداً فيه، وبين أيدينا الآن هذا المثال الجديد، وقد زاد في الانحراف عن جادة العلماء: بتصديره إياه بقوله: «وقد ورد فيه حديث رواه ابن جرير عن أبي أمامة» فأوهم قراء كتابه أنه حديث صحيح؛ بجزمه به - كما هو مقرر عند العلماء-، زيادة على ما ذكره في المقدمة مما أشرت إليه آنفاً، ثم زاد -ضغثاً على إبالة- أن نقل تخريج ابن كثير للحديث من «تفسيره» في حاشية «مختصره» موهماً قراءه -أيضاً- أنه من تخريجه هو! متشبعاً بما لم يعط، عامله الله بما يستحق»ا.هـ.

الخاتمة

رزقنا الله حسنها

قال طالب العلم الشرعي وخادم السنة النبوية: أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي -عفا الله عنه-:

كان الانتهاء من هذه الرسالة النافعة -إن شاء الله- في مجالس، آخرها يوم الاثنين، لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر المحرم الحرام، سنة ألف وأربع مئة وخمس بعد هجرة رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ، في عمان البلقاء.

ثم نظرت فيها مرات في مجالس آخرها: ليلة الخميس -ليلة النصف من شعبان- سنة (١٤٢٥هـ).

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

فهرس الموضوعات

التنضيد والإخراج: دار الوحيين
لإحياء التراث الإسلامي
هاتف: 00962795392779





الدار الأثرية
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ - ٦ - ٥٦٥٨٠٤٥
عمّان - الأردن